بعد إطلاق معتقل ممن نفى النظام السوري وجودهم

"الإغترابي لـ١٤ آذار" لنقل ملف المفقودين إلى الجامعة والتوجه إلى مجلس الأمن

المستقبل - الاربعاء ١٩ آذار ٢٠٠٨ - العدد ٢٩٠٩ - شؤون لبنانية - صفحة ٥

أكد "التجمع الاغترابي لقوى ١٤ آذار" أن النظام السوري "كاذب ولا يمكن أن يكون صادقاً، خصوصاً بعد إطلاق سراح أحد المعتقلين اللبنانيين، ممن نفى النظام السوري وجودهم في معتقلاته، على الرغم من كل المؤشرات التي أكدت اعتقال مخابراته لهم خلال حقبة الوصاية والتسلط المخابراتي والأمني".

وطالب "بالتوجه بهذه المعطيات الجديدة إلى مجلس الأمن والهيئات الدولية والحقوقية، وبلجنة دولية لتقصي الحقائق حول مصير أبنائنا تمهيداً لكشف الحقيقة في هذا الملف"، مشدداً على ضرورة "نقل هذا الملف إلى جامعة الدول العربية بهدف تشكيل لجنة متابعة عربية . لبنانية . سورية لمتابعة قضية المفقودين".

وقال في بيان أمس: "هناك في لبنان من يعتبر أن أخوانه في النظام السوري كانوا صادقين معه حين أخبروه أن لا معتقلين لبنانيين في سجونه، وهناك أيضاً من غاب عن شعاراته ومواقفه المطالبة للكشف عن مصير من دفعوا ثمن طموحاته التسلطية وانتهوا إما في سجون أروقة مخابرات النظام السوري وإما في مقابر جماعية، بعدما تخلى عنهم ولجأ إلى السفارات لينتهي به الأمر في أحد قصور ضواحي باريس، بينما من دافعوا عن شعاراته الزائفة انتهى بهم الأمر في المعتقلات والمقابر الجماعية والعديد منهم لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى اليوم".

وأشار إلى أنه "لم يعد مسموحاً التلاعب بمصير أبنائنا ولم يعد مقبولاً التساهل مع هذا الملف لأي سبب من الأسباب، والجميع مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته الوطنية لإنهاء هذا الملف والكشف عن مصير أبنائنا بمعزل عن أي اعتبارات"، مؤكداً "أن هناك محاولات لطي هذا الملف لاعتبارات سياسيه وتسلطية".

ورأى أنه "بناء على المعطيات الجديدة حول هذا الملف التي تؤكد وتعزز قناعتنا في أن النظام السوري غير جدي في التعاطي مع هذا الملف. وحرصاً منا على تفعيل العمل من أجل التوصل إلى معرفة مصير أبنائنا والعمل على إطلاق سراح من لا يزال في أقبية المخابرات ومعتقلات النظام السوري، قرر التجمع اتخاذ الإجراءات التي من شأنها المساهمة في التوصل إلى كشف حقيقة مصير أبنائنا من خلال عدة خطوات".

وقرر التجمع "انطلاقاً من المعطيات الجديدة في ملف المعتقلين في السجون السورية، تشكيل لجنة متابعة لهذا الملف تضم عدداً من المختصين في الشؤون الحقوقية، ومن العاملين في مجال حقوق الإنسان لتفعيل العمل وبالتنسيق مع المعنيين في هذا الملف وصولاً إلى الكشف عن مصير أبنائنا وإطلاق سراح المعتقلين في السجون السورية".

وأعلن أنه خصص خطاً ساخناً "لتمكين من يملك أي معلومات تمكننا من إعداد ملف كامل، الاتصال بنا استعداداً لانطلاق عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن". كما خصص التجمع بريداً إلكترونياً للتواصل مع اللجنة والتنسيق مع اللجان والهيئات المعنية في هذا الملف على أن يتم الكشف لاحقاً عن برنامج عمل اللجنة.